

(العيادة القانونية الاجتماعية الجواله حول العنف ضد النساء في النجف)

((العنف ضد النساء حقائق وأرقام))

نعم كاظم حمودي

جمعية الامل العراقية

iidnajaf@yahoo.com

من خلال الكشف الميداني الذي قامت به العيادة القانونية خلال عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أتضح إن العنف أتخذ أشكالاً و ألواناً فهناك العنف القانوني الذي تجسد في الأحوال الشخصية والذي شكل النسبة الأكبر من حالات العنف المرصودة مثل الطلاق والنفقة والحضانة والأرجاع القسري والزواج غير القانوني حيث احتكرت هذه الحالات نسبة حوالي ٦٠% من الحالات المرصودة من ضمنها حالات النفقة ٢٦% . الطرد من بيت الزوجية أفرغ الحضانة ٧% الهجر وعدم الأتفاق ٧% تعدد الزوجات ٩% . كذلك يوجد العنف الاجتماعي المرتبط بالأعراف الاجتماعية مثل النهوة والفصلية وزواج الكصة بكصة والعنف المرتبط بالجريمة مثل القتل والخطف والتهديد . تم جمع المعلومات باعتماد مصادر مختلفة منها :

١ - الفرقة الجواله

٢ - محاضر الاستماع للنساء المعنفات من خلال طرح أدق الأسئلة .

٣ - استمارات الاستبيان المعبأة من قبل الفرق الجواله .

وقفنا في هذه الدراسة على ثغرات كبيرة وجدنا أنها تشجع على العنف ضد النساء أو تسمح به أو تغض النظر عنه وهي ثغرات عامة من مسؤولية الدولة في التشريع والقانون والسياسة والأعلام العمومي كذلك تعود المسؤولية إلى الوزارات المعنية بالموضوع مثل وزارة التعليم ووزارة المرأة والصحة وحقوق ا

إنسان كذلك بعض

الجهات مثل العدل والقضاء والداخلية أجهزة الشرطة . وهي إلى جانب هذا مسؤولية على عاتق المجتمع المدني وخاصة المجتمع الحقوقي والثقافي وعلى اثر هذه الدراسة تم وضع ديمغرافية للنساء المعنفات في

النجف تبين المستوى الدراسي والحالة الاجتماعية .

- إن عدد النساء المعنفات و اللواتي مستواهن الدراسي أمني ٣٥٣
- النساء المعنفات المستوى الدراسي لهن ابتدائي ٣٢٦
- أما النساء المعنفات الحاصلات على شهادة متوسط ٢٢٢
- أما النساء المعنفات الحاصلات على شهادة أعدادي ٢٠٠
- أما النساء المعنفات ذوات التحصيل الجامعي ١٨٧
- عدد النساء التي تم دراسة حالاتهم كعينة ١٢٨٨

كذلك تم تصنيف الحالات حسب الوضع الاجتماعي للنساء المعنفات وكالاتي

- عدد النساء المعنفات المتزوجات ٥٩٠
- عدد النساء المعنفات المطلقات ٨٣٣
- عدد النساء المعنفات الأراامل ١٧٥
- عدد النساء المعنفات غير المتزوجات ١٤٠

كذلك تبين إن مرتكبي الخرق والعنف ضد النساء النسبة الأكبر منهم هم العاطلين عن العمل وبعدها يأتي العمال ثم العاملين ضمن أسلاك الجيش والشرطة وسائقي المركبات والحرف . كذلك تبين إن للوضع الاقتصادي اثر كبير على ارتكاب العنف .

كذلك عند عمل ديمغرافية للنساء المعنفات حسب المهنة تبين إن نسبة النساء المعنفات غير العاملات تأتي بعدها أي ربة بيت تقع في المرتبة الأولى وذلك عدم استقلال دخل المرأة واعتمادها الأساسي في المعيشة على الرجل يأتي بعدها كدرجة ثانية النساء العاملات . حيث تتعرض المرأة للعنف داخل مجال العمل وفي البيت

من أنواع العنف التي رصدت وحسب الإعداد والأسباب هي

١- الزواج خارج المحكمة ٦٠ حالات السبب هو الخوف من الأهل / العنوسة / الوضع الاقتصادي /

التفكك الأسري / فقدان التوعية بالحقوق القانونية والمدنية للمرأة

٢- الزواج خارج المحظمة بموافقة الأهل ٥٣ حالة السبب العنوسة / الوضع الاقتصادي

٣- إثبات النسب ٣٤ السبب عدم وجود عقد رسمي .

٤- الطرد من بيت الزوجية ١٠ حالات .

٥- الطلاق ٧٣ حالة انعدام التوافق / تسلط أهل الزوج / سفر الزوج للخارج .

٦- هجر الزوجة بدون نفقة أو أي حق ٣٥ حالة

٧- تعدد الزوجات ٥٣ حالة السبب تحسن الوضع المادي للرجل

٨- إفراغ المرأة من الحضانة ١١ حالة

٩- الإرجاع القصري للمرأة ١٠ حالات

١٠- إجبار المرأة على الولادات بأكثر من العدد المطلوب ٢٩ السبب الأعراف الاجتماعية * جهل الزوج /

الوضع الاقتصادي

١١ - الزواج بسن مبكر ١٤ حالة السبب العرف العشائري / الوضع الاقتصادي / انعدام التوعية

١٢ - زواج الكصة بكصة ٩ حالات السبب إرضاء الأهل / إجبار الأهل / العنوسة / الوضع الاقتصادي /

انعدام التوعية

١٣ - النهوة ٨ حالات السبب العرف العشائري

١٤ حرمان الفتيات من التعليم / ١٣ حالة السبب الزواج المبكر / العرف العشائري

١٥ - تفضيل الولد على البنت ٣٣ حالة السبب العرف العشائري / الوضع الاقتصادي

١٦ الحرمان من العمل ٢١ حالة السبب تسلط الأسرة

١٧ إدمان الرجل على المخدرات ١٥ السبب قوة التسلط

١٨ العنف الجنسي ٢ حادثة الشذوذ / السيطرة من قبل الرجال

قي المستوى الدراسي والعمر

١٩ الخيانة الزوجية ١١ حالة السبب سيطرة الرجل

٢٠ الطلاق ٣٤ حالة انعدام التوافق/سيطرة الرجل

٢١ العنف ضد الطالبات في الجامعات والمدارس ٤٤ حالة الطبيعة الدينية للمنطقة حب السيطرة / انعدام

الرقابة الدولية

٢٣ - القتل مجهول للنساء ٨ حالات .

٢٤ - التهديد ٤ حالات .

٢٥ القتل بادعاء غسل العار ٤ حالات في مركز المحافظة ٣ في الريف من ضمن العينة المدروسة فقط

هذه اغلب الحالات التي تم التوصل إليها خلال الجولات عام / ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ تم تقديم العلاجات ل ١٠ حالات

من ضمنها علاج اجتماعي وعلاج قانوني خلال تبني حالتين من قبل القانونيين إمام المحاكم مجانا , من

المؤسف إن نرى إن حالات العنف خلال عام ٢٠٠٧ قد زادت في المحافظة وبالذات حالات العنف المرتبطة

بالجريمة والأحوال الشخصية . علما إن حالات الرصد خلال عام ٢٠٠٧ تمت بشكل سطحي أي عدم التعمق في الدراسة بسبب توقف عمل العيادة . علما إن نسبة العنف أصبحت مضاعفة لكن يوجد تستر وإخفاء لبعض القضايا وخاصة التي من شأنها إن توضح الصورة المعاكسة عن محافظة النجف باعتبارها المحافظة الأمينة الجوانب الايجابية إثناء الرصد

- ١ - رغبة النساء في التعرف على حقوقها وبالذات القانونية من خلال الاستماع وتشجيعها على الكلام .
- ٢ - الإفصاح عن بعض القضايا من قبل النساء على الرغم من خصوصية بعض المواضيع .
- ٣ - تعاون الجهات الإعلامية من حيث نشر بعض المواضيع مثل التلفزيون الغدير وصحيفة الصباح والمدى والمنارة .

الجوانب السلبية

- عدم وجود مركز أو غرفة استماع للنساء المعنفات تساعد في دعوة كل امرأة معنفة للكلام عن ما تعاني منه من عنف . وهذا يساعد في التعرف على نسبة اكبر من العنف التي تتعرض لها النساء يوميا أيضاً يسهل عمل الرصد .

جمعية الأمل العراقية

مكتب النجف

٢٠٠٨/١ /١٣